الفصل الاول

أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2021

أهم التطورات والأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2021

المقدمة :

يتناول هذا الفصل أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2021، ويحتوي على أداء بعض المؤشرات الإقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة والإستثمار، و الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها .

أولاً : التطورات على الصعيد المحلي :

شهد العام 2021 الإستمرار في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية وذلك من خلال البرنامج المراقب بواسطة موظفي صندوق النقد الدولي (IMF Staff Monitored Program (SMP، وذلك في سبيل معالجة الكثير من التشوهات الاقتصادية، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وإرساء الأسس والقواعد لتحقيق النمو الشامل وتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC). ومن أهم الإجراءات الإصلاحية التي تم تطبيقها إعلان توحيد سعر الصرف في فبراير 2021، ومواصلة اصلاحات دعم الطاقة من خلال التسعير التلقائي للمشتقات البترولية حسب الاسعار العالمية' وفي يونيو 2021 تم الإعلان عن إلغاء العمل بالدولار الجمركي كإستكمال لقرار توحيد سعر الصرف. أعلنت الإدارة الأمريكية سريان قرار رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلغاء كافة العقوبات الإقتصادية المفروضة على السودان، الأمر الذي فتح الباب لإستئناف الدعم من مؤسسات التمويل الدولية. وقد أعلن صندوق النقد الدولي تاهيل السودان إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs وسداد متأخرات للصندوق بقيمة 1.4 مليار دولار من خلال قرض تجسيري من فرنسا، كما تمكن السودان من تسوية متأخراته لدى البنك الدولي بقيمة 1.15 مليار دولار عن طريق قرض تجسيري من الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي أتاح له فرصة الحصول على تمويل ومساعدات جديدة من البنك الدولي. وفي أغسطس 2021 خصص صندوق النقد الدولي ما يعادل مبلغ 857 مليون دولار للسودان عبارة عن حقوق سحب خاصة تساعده في تنفيذ إصلاحاته الإقتصادية. وقد أسهم مؤتمر باريس الذي إنعقد في مايو 2021 في تقديم السودان دولياً بصورة مشرقة، وحصل السودان على إعفاء بعض الديون الخارجية، حيث تم إعفاء 14.1 مليار دولار من ديون السودان داخل مجموعة نادي باريس والتي تبلغ 23.9 مليار دولار حسب موقف 2020، مستفيداً من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون،

لكن التقلبات السياسية التي طرأت على المشهد السوداني أثرت على المكاسب الإقتصادية التي تحققت خلال العام 2021، حيث شهد سبتمبر 2021 إغلاق الطريق القومي بين الخرطوم وبورتسودان واغلاق ميناء بورتسودان وطرق الصادر الرئيسة الامر الذي اثر سلبا على التجارة الخارجية للسودان ، ذلك بجانب إغلاق خطوط الأنابيب الناقلة للنفط، ثم حدثت تطورات سياسية في البلاد في 25 أكتوبر 2021 ، ونتج عن ذلك تعليق التعامل مع السودان من قبل البنك الدولي والاتحاد الاوروبي وبعض المنظمات الاخرى ، الأمر الذي إنعكس سلباً على تدفق المنح والإعانات والأوضاع الإقتصادية في السودان.

في جانب القطاع النقدي ، أدى الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة الوطنية مع نقدنة عجز الموازنة العامة والارتفاع الكبير في أسعار الوقود الى ارتفاع معدل التضخم من 269٪ في ديسمبر 2020 إلى 318٪ في ديسمبر 2021 .

أما في جانب القطاع الخارجي فقد شهد هذا القطاع في العام 2021 تحسناً طفيفاً، حيث تحسن عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من سالب 17.5% في العام 2020 إلى سالب 5.9% في العام 2021، وذلك بفضل ارتفاع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتدفقات الخاصة ببرنامج دعم الاسر وتدفقات اخرى.

ثانياً : تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي:

إستمر تعافي الإقتصاد العالمي خلال العام 2021 ، ولكن بوتيرة أضعف بفعل متحورات جائحة كورونا (COVID19) (وخاصة المتحور دلتا) سريعة الإنتشار، سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي 6.1% بنهاية العام 2021 مقارنة بما هو محقق في العام 2020 والبالغ سالب 3.1%، وقد جاء النمو في عام 2021 منخفضاً بسبب إنتشار المخاطر الصحية المرتبطة بإنتشار جائحة كورونا (COVID19) ، الأمر الذي أعاق عودة الأوضاع إلى طبيعتها بصورة كاملة، حيث أثرت على سلاسل الإمداد العالمية وإرتفاع معدلات التضخم في كثير من الإقتصادات وهذه المخاطر هددت الآفاق الإقتصادية وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيداً بزيادة مستويات التضخم، مما صعب على البنوك المركزية المفاضلة بين إحتواء الضغوط التضخمية وحماية النمو. ويتوقع إرتفاع أسعار الفائدة مع تشديد سياسات البنوك المركزية الأمر الذي يفرض ضغوط على إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية.

أما على الصعيد الإقليمي فإن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان كان ضعيفاً ومتبايناً، وقد ظل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل بكثير من مستوياته المسجلة قبل انتشار جائحة كورونا. وقد شكّلت الجائحة اختباراً حقيقيا و قاسياً لقدرة أنظمة الرعاية الصحية العامة بالمنطقة على التحمّل، واوضحت ان الأنظمة الصحية في المنطقة لم تكن مستعدة لمواجهة الجائحة، الا أن هنالك عدة عوامل ساهمت في دعم التعافي الاقتصادي لبعض دول المنطقة يأتي على رأسها تعافي الطلب العالمي ونشاط التجارة الدولية، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، واستعادة قطاع الطيران الجوي حيويته، وكذلك حرص البنوك المركزية ووزارات المالية ببعض الدول العربية على تبنى بعض التدابير التحفيزية الداعمة للطلب الكلي في سياق حزم التحفيز المالي.

فيما يلي استعراض لأداء بعض المؤشرات الاقتصادية التي تشمل النمو والتضخم والحساب الجاري ومعدلات البطاله في الدول الصناعية والدول النامية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (إسم الإقليم حسب تصنيف صندوق النقد الدولي)، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة والإستثمار، و الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها.

1. مؤشرات معدلات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية:

يوضح الجدول (1-1) معدلات النمو والتضخم والبطالة ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية الرئيسية في كلٍ من عامي 2020 و 2021 كما يوضح الشكل (1-1) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2021.

جدول (1-1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية

في كل من عامي 2020 و 2021

الدولة / المؤشر	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		معدلات البطالة %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
الإقتصادات المتقدمة مجتمعة	(4.5)	5.2	0.7	3.1	غير متاح	غير متاح	0.4	0.7
الولايات المتحدة	(3.4)	5.7	1.2	4.7	8.9	5.7	(2.9)	(3.5)
اليابان	(4.5)	1.6	0.0	(0.3)	3.3	2.8	3.0	2.9
ألمانيا	(4.6)	2.8	0.4	3.2	4.3	3.5	7.1	7.4
فرنسا	(8.0)	7.0	0.5	2.1	8.9	7.9	(1.9)	(0.9)
إيطاليا	(9.0)	6.6	(0.1)	19	11.0	9.5	3.7	3.3
إسبانيا	(10.8)	5.1	(0.3)	3.1	16.8	14.8	0.8	0.9
المملكة المتحدة	(9.3)	7.4	0.9	2.6	5.4	4.5	(2.5)	(2.6)
كندا	(5.2)	4.6	0.7	3.4	9.7	4.6	(1.8)	0.1
إقتصادات متقدمة	(3.9)	5.5	0.6	2.5	غير متاح	غير متاح	5.6	7.2

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1 - 1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة و الحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية

خلال العام 2021

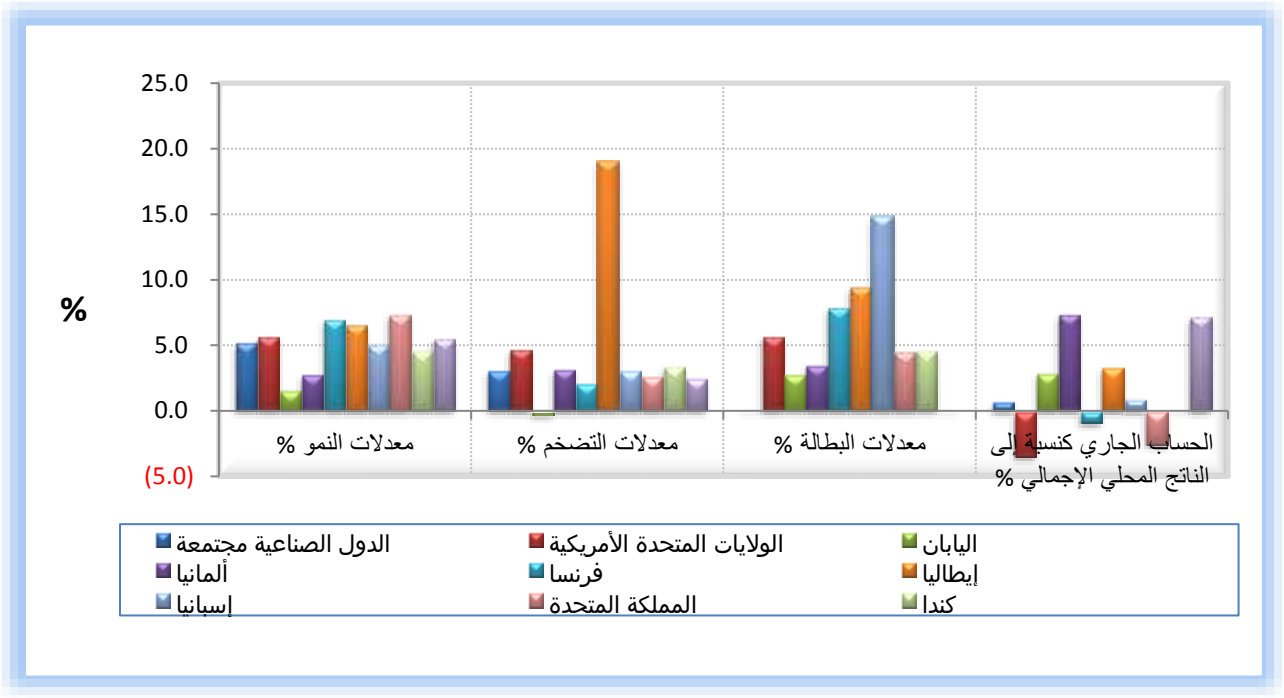

يتضح من الجدول (1-1) والشكل (1-1) إرتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية مجتمعةً من سالب 4.5% في العام 2020 إلى 5.2% في العام 2021، متماشياً مع إتجاهات تعافي الإقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا (COVID19) والإغلاقات المرتبطة بالجائحة مدفوعاً بتحسن الأداء الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وكندا، كما إرتفع معدل التضخم في الدول الصناعية مجتمعة من 0.7% في العام 2020 إلى 3.1% في العام 2021 بسبب إرتفاع معدلات التضخم في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، وقد إنخفضت معدلات البطالة في كل الدول الصناعية في العام 2021 مقارنةً بالعام 2020، فيما إرتفع فائض الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية مجتمعةً من 0.4% في العام 2020 الي 0.7% في العام 2021، بسبب تحسن النسبة في بعض دول المجموعة مثل كندا وألمانيا وأسبانيا ومجموعة الدول الأخرى على الرغم من إنخفاض النسبة في إيطاليا من 3.7% في 2020 إلى 3.3% في عام 2021.

2. الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى :

جدول (1-2)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

البيان / المؤشرات	الدول المصدرة للنفط		الدول المستوردة للنفط		الدول مجتمعة	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	(6.0)	6.5	(1.1)	4.5	(4.1)	5.7
التضخم- متوسط سنوي (%)	7.3	11.6	12.4	16	9.3	13.2
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	(3.3)	5.1	(4.5)	(4.0)	(3.7)	3.0

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شهدت دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مجتمعةً تحسناً في معدلات النمو الإقتصادي من سالب 4.1% في العام 2020 إلى 5.7% في العام 2021، وذلك بسبب تحسن معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط من سالب 6.0% في العام 2020 إلى 6.5% في العام 2021، كما تحسن معدل النمو للبلدان المستوردة للنفط من سالب 1.1% في العام 2020 الى 4.5% في العام 2021، بسبب إنتعاش النشاط الإقتصادي لدي معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين.

إرتفع متوسط معدل التضخم في دول المنطقة مجتمعةً من 9.3% في العام 2020 إلى 13.2% في العام 2021، نتيجةً لإرتفاع المعدلات في الدول المصدرة للنفط من 7.3% في العام 2020 إلى 11.6% في العام 2021 ، وكذلك إرتفعت معدلاته في الدول المستوردة للنفط من 12.4% في العام 2020 الى 16.0% في العام 2021 حيث إرتفعت معدلات التضخم بنسب عاليه في كل من السودان ولبنان.

تغير موقف الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة مجتمعةً من عجز بنسبة 3.7% في العام 2020 إلى فائض بنسبة 3.0% في العام 2021، نتيجةً لتحسن موقف الحساب الجاري في الدول المصدرة للنفط من عجز بنسبة 3.3% في العام 2020 إلى فائض بنسبة 5.1% في العام 2021، بسبب تحسن أسعار النفط نتيجة لتخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا (COVID19) وعودة النشاط الإقتصادي بصورة شبة طبيعية.

3 . مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري والدين الخارجي في الدول النامية :

يوضح الجدول (1-3) أداء مؤشرات معدلات النمو والتضخم ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية في كلٍ من عامي 2020 و 2021، كما يوضح الشكل (1-2) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2021.

جدول (1-3)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية في كلٍ من

عامي 2020 و 2021

المؤشر / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
الدول النامية مجتمعة	(2.0)	6.8	5.2	5.9	0.5	0.9
دول أفريقيا جنوب الصحراء	(1.7)	4.5	10.2	11.0	(2.2)	(1.0)
دول آسيا	(0.8)	7.3	3.1	2.2	1.5	1.0
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	(3.3)	5.8	11.2	14.6	(2.6)	3.6
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية	(7.0)	6.8	6.4	9.8	(0.2)	(1.6)
الدول الأوروبية (الدول النامية الأوروبية)	(1.8)	6.7	5.3	9.5	0.0	1.7

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-2)

أداء مؤشرات معدلات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية خلال العام 2021

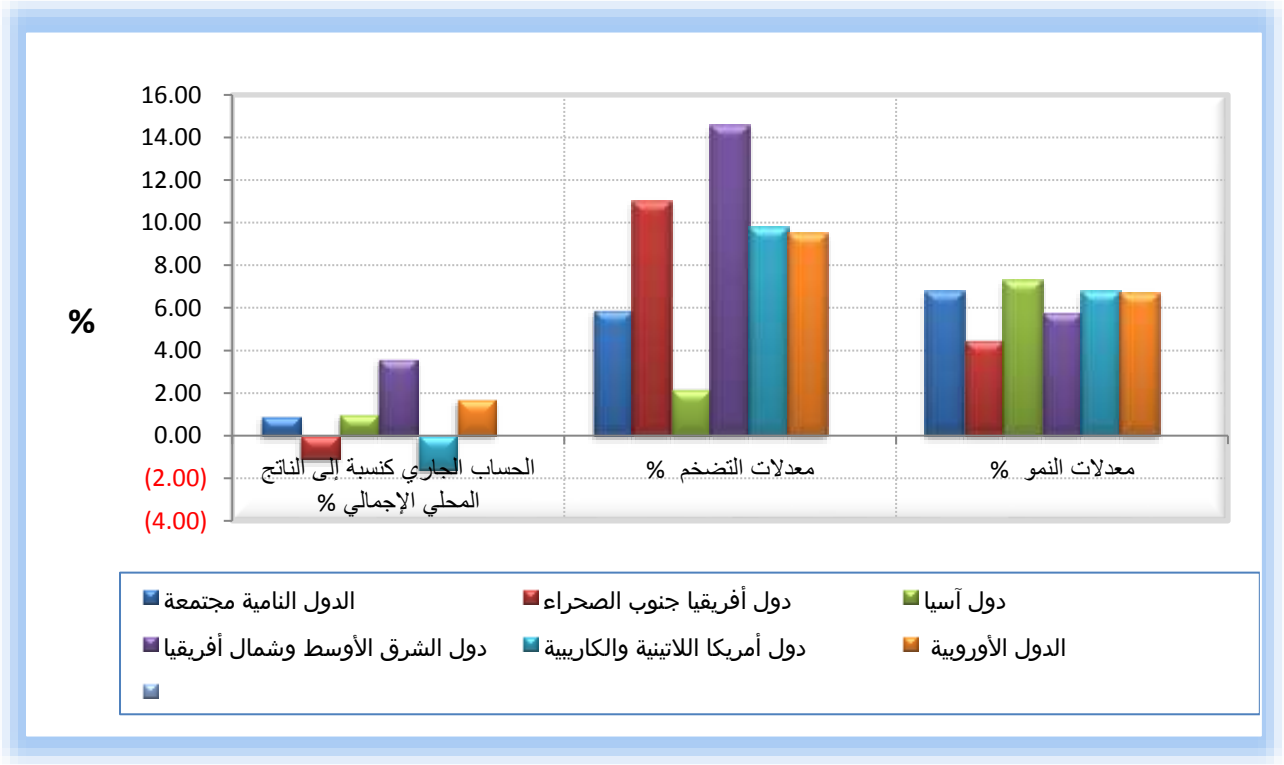

إرتفع معدل النمو في الدول النامية مجتمعةً من سالب 2.0% في العام 2020 إلى 6.8% في العام 2021 ، متماشياً مع تعافي الإقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا (COVID19) وإنعكاساتها على الإقتصاد الإقليمي والعالمي من حيث الإغلاق وتأثر سلسلة الإمدادات، حيث سجلت دول آسيا ودول أمريكيا اللاتينية والكاريبية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء أداءاً قوياً خلال العام 2021 وسجلت معدلات نمو بلغت 7.3%، 6.8%، 5.8% و 4.5% على التوالي.

إرتفع متوسط معدل التضخم بشكل طفيف في الدول النامية مجتمعة من 5.2% في العام 2020 الى 5.9% في العام 2021 نتيجة لإرتفاع متوسط معدلات التضخم في كل من دول أمريكا اللاتينية والكاريبية والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تحسن موقف الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية مجتمعةً من فائض بنسبة 0.5% في العام 2020 الى فائض بنسبة 0.9% في العام 2021، متماشياً مع التحسن الذي طرأ في دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأوروبية.

يوضح الجدول (1-4) الدين الخارجي في الدول النامية :

جدول (1-4)

الديون الخارجية وخدمتها كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال كلٍ من عامي 2020 و 2021

المؤشر / العام	2020**	2021*
الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	32.6	30.7
خدمة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.3	10.6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

إنخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من 32.6% في العام 2020 إلى 30.7% في العام 2021، كما إنخفضت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.3% في العام 2020 إلى 10.6% في العام 2021.

4 . مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء

جدول (1-5)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء

خلال كل من عامي 2020 و 2021

المؤشر / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
إفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة	(1.7)	4.5	10.2	11.0	(2.2)	(1.0)
الدول المصدرة للنفط	(4.1)	2.9	13.4	16.8	(3.7)	0.7
نيجريا	(1.8)	3.6	13.2	17.0	(4.0)	(0.8)
أنغولا	(5.6)	0.7	22.3	25.8	1.5	11.3
الغابون	(1.9)	0.9	1.3	1.1	(6.0)	(6.9)
جمهورية الكنغو	(8.1)	(0.2)	1.4	2.0	(0.1)	15.4
تشاد	(2.2)	(1.1)	4.5	(0.8)	(7.6)	(4.5)
الدول متوسطة الدخل	(5.1)	5.0	4.3	5.6	(3.1)	0.6
جنوب إفريقيا	(6.4)	4.9	3.3	4.5	2.0	3.7

المؤشر / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
غانا	0.4	4.2	9.9	10.0	(3.1)	(3.0)
كوت ديفوار	2.0	6.5	2.4	4.2	(3.2)	(3.7)
الكاميرون	0.5	3.5	2.5	2.3	(3.7)	(3.3)
زامبيا	(2.8)	4.3	15.7	20.5	12.0	6.7
السنغال	1.3	6.1	2.5	2.2	(10.9)	(11.8)
البلدان منخفضة الدخل	0.1	5.6	14.4	11.2	(7.7)	(5.0)
السودان	(3.5)	0.5	163.3	359.1	(17.5)	(5.9)
إثيوبيا	6.1	6.3	20.4	26.8	(4.6)	(3.2)
كينيا	(0.3)	7.2	5.3	6.1	(4.7)	(5.4)
تنزانيا	4.8	4.9	3.3	3.7	(1.8)	(3.3)
أوغندا	(1.4)	5.1	2.8	2.2	(9.3)	(7.9)
الكنغو الديمقراطية	1.7	5.7	11.4	9.0	(2.2)	(1.0)
مالي	(1.2)	3.1	0.5	4.0	(2.3)	(4.5)
مدغشقر	(7.1)	3.5	4.2	5.8	(5.4)	(5.5)

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-3)

اداء مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية جنوب الصحراء خلال العام 2021

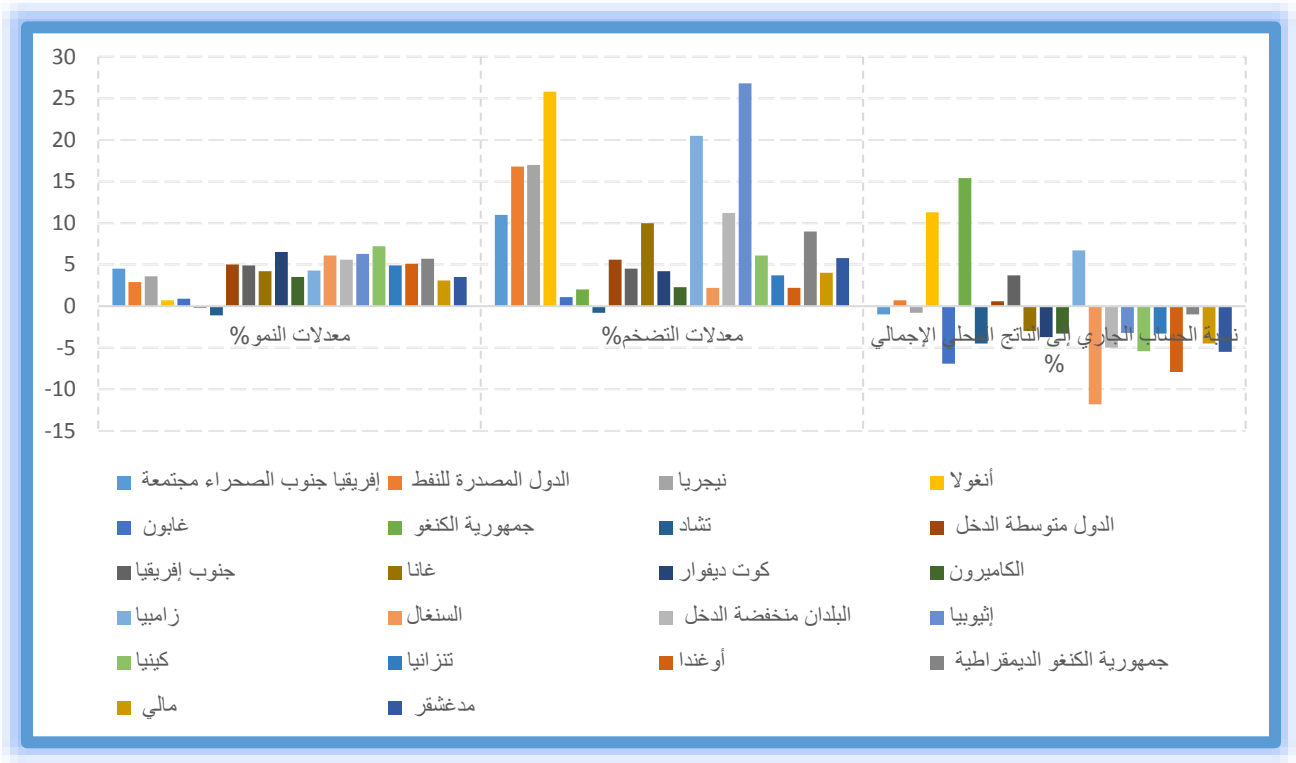

إرتفع متوسط معدل النمو الإقتصادي في دول افريقيا جنوب الصحراء مجتمعة من سالب 1.7% في العام 2020 الى 4.5% في العام 2021، ويعود ذلك بصورة اساسية الى التحسن الكبير في معدلات النمو في كل دول المجموعة.

إرتفع متوسط معدل التضخم من 10.2% في العام 2020 إلى 11.0% في العام 2021. وقد إرتفعت معدلات التضخم في كل دول المجموعة عدا الغابون وتشاد والكاميرون والسنغال وأوغندا حيث إنخفضت معدلات التضخم بصورة طفيفة. وقد سجلت السودان أعلي معدل تضخم، بينما سجلت كل من تشاد والغابون والسنغال وأوغندا اقل معــدل تضخم 0.8%، 1.1%، 2.2% 2.2% على التوالي خلال العام 2021.

تحسن موقف الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء من سالب 2.2% في العام 2020 إلى سالب 1.0% في العام 2021.

عند مقارنة السودان بدول المحيط الاقليمي في افريقيا جنوب الصحراء يتضح أن مؤشرات الاداء في السودان وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو وموقف الحساب الجاري الا ان الاداء يعتبر بعيداً عن ما هو محقق في المحيط الإقليمي حيث حقق السودان معدل نمو 0.5% مقارنة بمتوسط نمو 4.5% في دول المحيط الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد إرتفع معدل التضخم في السودان الى 359.1% في العام 2021 مقارنة بمعدل 11.0% في المتوسط في هذه الدول، كما

وصل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في السودان إلى 5.9% مقارنة بعجز 1.0% في المتوسط في دول افريقيا جنوب الصحراء.

5 . الأداء الاقتصادي لشركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية:

الجدول (1-6) والشكل (1-4) يوضحان معدل النمو والتضخم ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى شركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية والإستثمار خلال كلِ من عامي 2020 و 2021.

جدول (1-6)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لأهم شركاء السودان في مجال التجارة الخارجية والإستثمار خلال كلِ من عامي 2020 و 2021

المؤشرات / الدول	معدل النمو %		معدل التضخم %		نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
السودان	(3.5)	0.5	163.3	359.1	(17.5)	(5.9)
الإمارات العربية	(6.1)	2.3	(2.1)	0.2	5.9	11.7
الصين	2.2	8.1	2.4	0.9	1.7	1.8
السعودية	(4.1)	3.2	3.4	3.1	(3.1)	6.6
مصر	3.6	3.3	5.7	4.5	(3.1)	(4.6)
الهند	(6.6)	8.9	6.2	5.5	0.9	(1.6)
ماليزيا	(5.6)	3.1	(1.1)	2.5	4.2	3.5
تايلاند	(6.2)	1.6	(0.8)	1.2	4.2	(2.1)
تركيا	1.8	11.0	12.3	19.6	(4.9)	(1.8)
اليابان	(4.5)	1.6	0.0	(0.3)	3.0	2.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-4)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة الخارجية والإستثمار خلال العام 2021

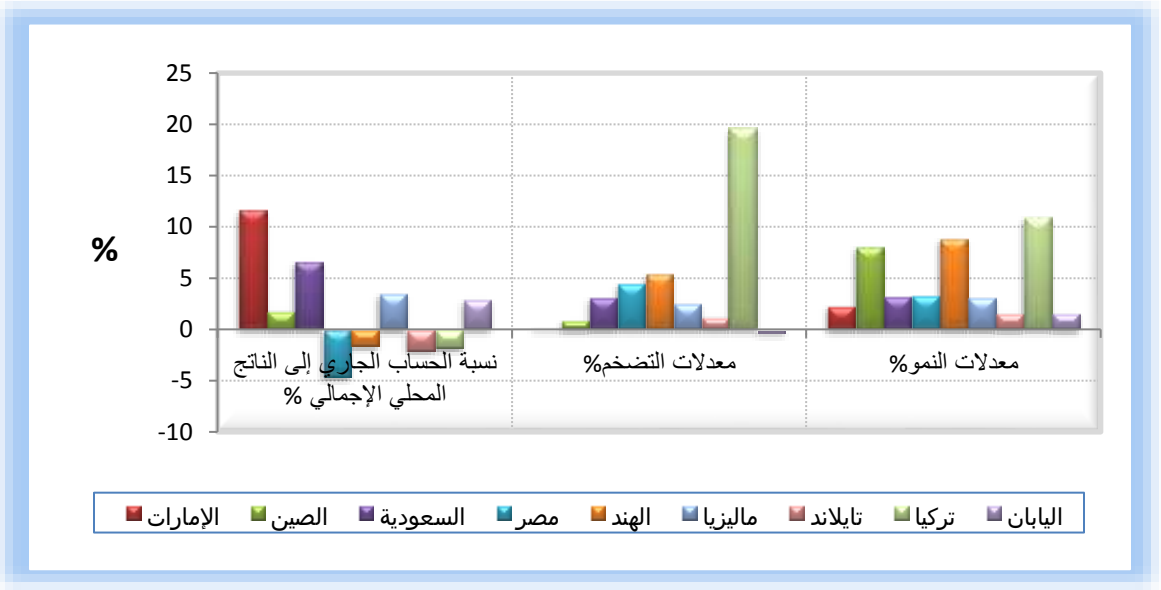

إرتفعت معدلات النمو الإقتصادي لجميع شركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية والإستثمار عدا مصر حيث إنخفض فيها معدل النمو من 3.6% في العام 2020 إلى 3.3% في العام 2021، وقد سجلت كل من تايلاند واليابان والأمارات أدني معدلات نمو بواقع 1.6%، 1.6% و 2.3% على التوالي في العام 2021.

تباينت معدلات التضخم لدى كل الشركاء، حيث إنخفضت في كلِ من الصين والسعودية وومصر والهند واليابان بينما ارتفعت معدلات التضخم في كلِ من الأمارات وماليزيا وتايلاند وتركيا. وسجلت تركيا أعلى معدل تضخم بعد السودان بواقع 19.6% في العام 2021.

تراجع موقف الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والهند وتايلاند واليابان، بينما تحسن موقف الحساب الجاري في كل من الإمارات والسعودية وتركيا والصين.

6. الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان الى عضويتها:

الأداء الاقتصادي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يستعرض الجدول (1-7) أهم المؤشرات الاقتصادية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في كلِ من عامي 2020 و 2021، بينما يوضح الشكل (1-5) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2021 .

جدول (1-7)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري
في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لكل من عامي 2020 و 2021

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
الجزائر	(4.9)	4.0	2.4	7.2	(2.8)	2.9
البحرين	(4.9)	2.2	(2.3)	(0.6)	(9.3)	6.7
مصر	3.6	3.3	5.7	4.5	(3.1)	(4.6)
العراق	(15.7)	5.9	0.6	6.0	(10.8)	5.9
السودان	(3.5)	0.5	163.3	359.1	(17.5)	(5.9)
الأردن	(1.6)	2.0	0.4	1.3	(8.1)	(10.1)
الكويت	(8.9)	1.3	2.1	3.4	3.2	16.1
لبنان	(22.0)	غير متاح	84.9	غير متاح	(14.2)	غير متاح
ليبيا	(59.7)	177.3	2.8	3.7	(20.7)	21.6
موريتانيا	(1.8)	3.0	2.3	3.8	(7.1)	(2.2)
المغرب	(6.3)	7.2	0.6	1.4	(1.5)	(2.9)
سلطنة عمان	(2.8)	2.0	(0.9)	1.5	(12.0)	(3.7)
قطر	(3.6)	1.5	(2.7)	2.3	(2.0)	14.7
السعودية	(4.5)	3.2	3.4	3.1	(3.1)	6.6
سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
تونس	(9.3)	3.1	5.6	5.7	(5.9)	(6.2)
الإمارات	(6.1)	2.3	(2.1)	0.2	5.9	11.7
اليمن	(8.5)	(2.0)	23.1	63.8	(6.0)	(4.7)
المتوسط	(9.4)	13.6	17.0	29.2	(6.8)	2.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب.

شكل (1-5)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال العام 2021

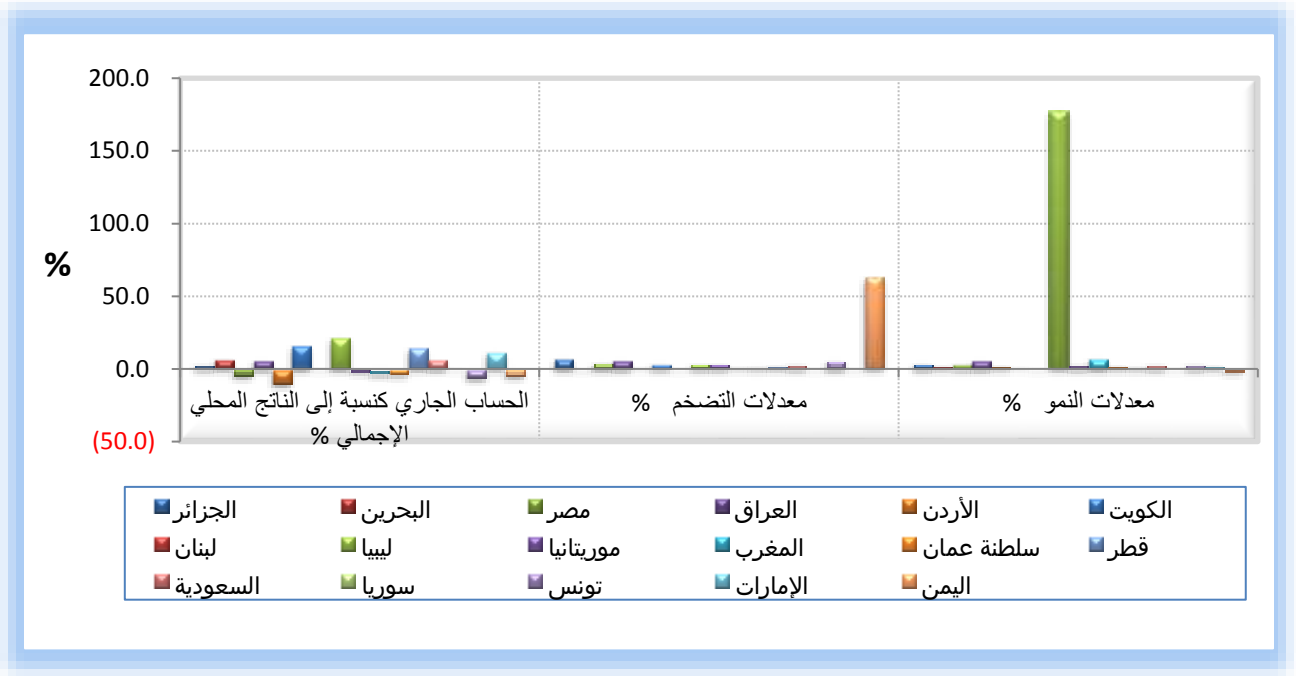

إرتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مـن سالب 9.4% في العام 2020 إلى 13.6% في العام 2021، ويُعزى ذلك إلى الإرتفاع الكبير في معدلات النمو بجميع دول المنطقة (عدا جمهورية مصر العربية) خاصة في كلٍ من ليبيا والتي ارتفع من سالب 59.7% في العام 2020 إلى 177.3% في العام 2021، والعراق من سالب 15.7% إلى 5.9%، والجزائر من سالب 4.9% إلى 4.0% في العام 2021.

إرتفع متوسط معدل التضخم في دول المنطقة من 17.0% في العام 2020 إلى 29.2% في العام 2021 ، ويُعزى ذلك للارتفاع الكبير في معدلات التضخم في كلٍ من السودان من 163.3% الى 359.1% في العام 2021 ، واليمن من 23.1% الى 63.8%. كما إرتفع متوسط عجز الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من سالب 6.8% في العام 2020 إلى 2.9% في العام 2021.

الأداء الإقتصادي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

يوضح الجدول (1-8) أهم المؤشرات الإقتصادية للدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بنهاية عامي 2020 و 2021، بينما يوضح الشكل (1-5) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2021.

جدول (1-8)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا

خلال كل من عامي 2020 و 2021

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2020**	2021*	2020**	2021*	2020**	2021*
الكنغو الديمقراطية	1.7	5.7	11.4	9.0	(2.2)	(1.0)
إثيوبيا	6.1	6.3	20.4	26.8	(4.6)	(3.2)
السودان	(3.5)	0.5	163.3	359.1	(17.5)	(5.9)
إريتريا	(0.6)	2.9	4.8	4.5	11.4	13.5
بورندي	(0.3)	2.4	7.3	8.3	(10.2)	(13.5)
جزر القمر	(0.3)	2.2	0.8	1.5	(1.6)	(3.4)
كينيا	(0.3)	7.2	5.3	6.1	(4.7)	(5.4)
ليبيا	(59.7)	177.3	2.8	3.7	(20.7)	21.6
اسواتيني (سوازيلاند سابقاً)	(1.9)	3.1	3.9	3.7	6.7	0.5
سيشل	(7.7)	8.0	1.2	9.8	(23.0)	(20.3)
مدغشقر	(7.1)	3.5	4.2	5.8	(5.4)	(5.5)
ملاوي	0.9	2.2	8.6	9.3	(13.8)	(14.5)
مصر	3.6	3.3	5.7	4.5	(3.1)	(4.6)
موريشص	(14.9)	3.9	2.5	4.0	(12.5)	(11.1)
رواندا	(3.4)	10.2	7.7	0.8	(11.9)	(10.5)
زامبيا	(2.8)	4.3	15.7	20.5	12.0	6.7
زمبابوي	(5.3)	6.3	557.2	98.5	4.7	3.6
يوغندا	(1.4)	5.1	2.8	2.2	(9.3)	(7.9)
المتوسط	(5.4)	14.1	45.9	32.1	(5.9)	(3.4)

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - ابريل 2022 (صندوق النقد الدولي – دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية).

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

علامة ( ) تعني سالب

شكل (1-5)

اداء مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا خلال العام 2021

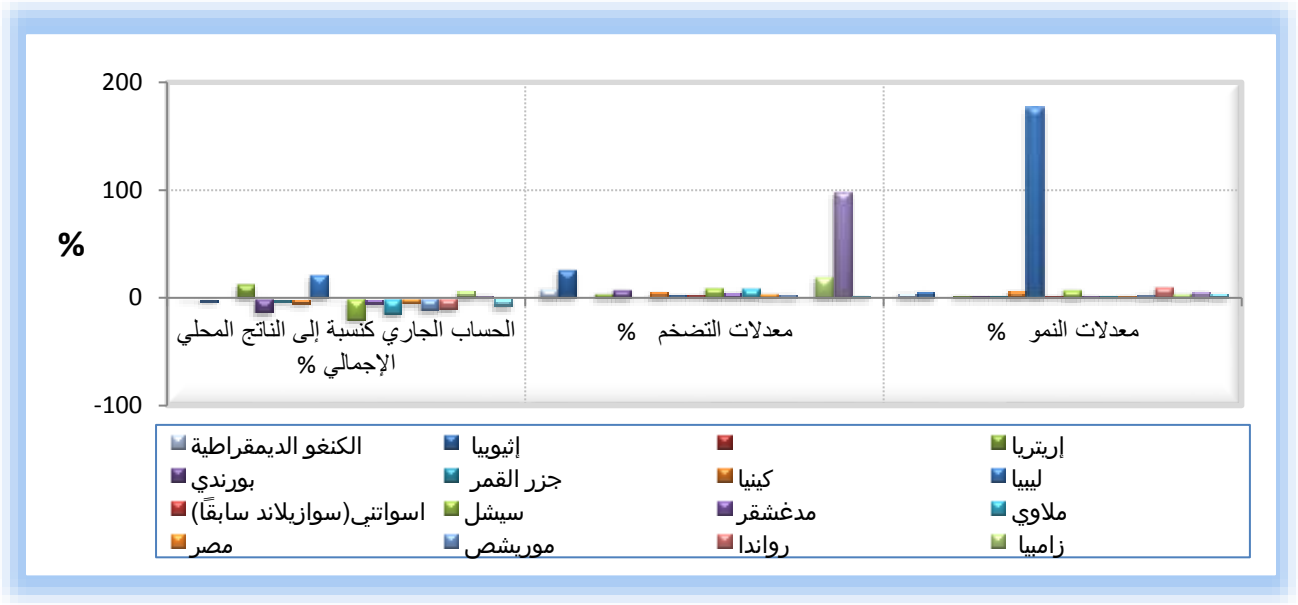

إرتفع متوسط معدل النمو لدول الكوميسا من سالب 5.4% في العام 2020 إلى 14.1% في العام 2021، ويُعزى ذلك بصورة أساسية الى إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي في كل الدول في العام 2021 بسبب التعافي عن آثار جائحة كورونا (COVID19) ، حيث إرتفعت معدلات النمو في ليبيا من سالب 59.7% في 2020 إلى 177.3% في 2021، وإرتفعت في رواندا من سالب 3.4% في العام 2020 إلى 10.2% في العام 2021.

إنخفض متوسط معدل التضخم في دول الكوميسا من 45.9 % في العام 2020 إلى 32.1% في العام 2021. وقد تأرجحت الدول بين الإرتفاع والإنخفاض وقد سجل السودان أعلي معدل تضخم حيث ارتفع من 163.3% في العام 2020 الي 359.1% في العام 2021، بينما سجلت رواندا اقل معــدل تضخم بلغ 0.8% في العام 2021.

تحسن موقف الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة دول منطقة الكوميسا من سالب 5.9% في العام 2020 إلى سالب 3.4% في العام 2021 .